وتابع "نعتقد أن التحولات الجارية في المنطقة ستخلق استراتيجية جديدة، وتحركات إقليمية جديدة ستصب في صالح القضية الفلسطينية".

(.....)

وثيقة رقم 52:

رسالة من سفير "إسرائيل" في جنوب إفريقيا حول عملية التسوية السلمية[52]

4 آذار/ مارس 2011

زملائي الأعزاء السلام عليكم

اليوم أُنهي عملي في وزارة الخارجية، وأخرج للتقاعد بعد أن اخترت الاعتزال المبكر، لذلك وددت توديعكم من خلال رسالتي هذه.

لقد انضممت للعمل في صفوف الخارجية عام 1974 فيما كانت ظلال كارثة حرب الغفران تؤثر على خطوات وخطط الكثير من الشبان بما في ذلك أنا، وعلى خلفية الثمن الرهيب الذي جلبته الحرب والمخاوف من تأثيراتها على مستقبل إسرائيل خلق لدي الإحساس والتوجه بضرورة عمل شيء ما، وحين لاحت الفرصة انضممت للخدمة في وزارة الخارجية على حساب تحصيلي الأكاديمي، في البداية تجندت ضمن هؤلاء المتخصصون في تعزيز قسم الأبحاث.

بعد ثلاث سنوات ونصف من الحرب فاز السيد مناحم بيغن في الانتخابات العامة، وعشية الانقلاب السياسي دشن رئيس الوزراء سياسة خارجية بإمكانها اختراق الطريق تقوم على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242 "أراضٍ مقابل السلام"، ولا يوجد أي شك بأن مبادرة السلام المشتركة ودعوة الرئيس المصري لزيارة تاريخية في القدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد شكلت تحولاً غير مسبوق في المستقبل [مستقبل] الأمن القومي الإسرائيلي ووضعها الأمني/ السياسي، ولا زلت أذكر الشعور "المكهرب" الذي ساد في أروقة الوزارة رغم الشكوك التي راودت قدامى مراقبي الشرق الأوسط الذين فوجئوا هم أيضاً.

إن التطورات الأخيرة التي تشهدها مصر تثبت بأن تلك اللحظة كانت لحظة تاريخية، ومن المشكوك في قدرتنا على تحقيق ذخر سياسي أمني بهذا الحجم في هذه الأيام.

لهذه الأحداث كانت أهمية خاصة بالنسبة لي شخصياً خاصةً أن خدمتي العسكرية تزامنت مع حرب الاستنزاف على طول قناة السويس. لقد كانت حرباً قاسية تم خوضها في ظل روحٍ قتالية آخذة بالتصاعد، آخذ سحره [أخذت سحرها] من أجواء ونتائج حرب الأيام الستة، هذه الروح جرى تعزيزها على يد ربابنة السياسة في ذلك الوقت ما غذّى استعداد الشبان وأنا من ضمنهم وشجعهم على التضحية بحياتهم من أجل الدفاع عن خط التعزيزات "خط بارليف" وعزز فكرة أن الانسحاب العسكري اعتبر تراجعاً سياسياً تحت مقولة "نفضل شرم الشيخ دون سلام على سلام دون شرم".

إن تفوقنا العسكري على طول قناة السويس اختفى بعد الحرب القاسية التي فرضت علينا وفاجأتنا عام 73 لذلك خلق السلام مع مصر أمام أعيننا واقعاً جديداً: لقد خرجت إسرائيل من عزلتها السياسية في المنطقة ووفت مصر بكافة التزاماتها رغم العزلة السياسية التي فرضت عليها من جانب الدول العربية إضافة إلى الغيلان [الغليان] الداخلي الذي انتهى بمقتل الرئيس السادات.

من وجهة نظر كثيرين، وضَع الانقلاب النفسي هذا مسلمات وقدسية الردع العسكري موضع الشك وعزز أفضليات المبادرات السياسية التي تفتح آفاق التعاون الاستراتيجي ولهذا بدت لي حرب الاستنزاف كثيرة الإصابات والخسائر أمراً زائداً عن الحاجة ولا مبرر لها.

إن الابتعاث للخارج ضمن صفوف الخارجية تضع الموظفين في حالة من ضرورة مواجهة الفجوة بين موقفهم الشخصي المتعلق بالمواضيع السياسية ومواقف الحكومة الرسمية التي تمثلها في كل لحظة وساعة، إننا نضع في خدمة الدولة إمكانياتنا وقدراتنا إضافة إلى ولائنا وأحاسيسنا.

ومن خلال عملنا في مجال الدعاية نضع أفضل ما لدينا من خبرات إعلامية من أجل الدفاع عن صحة وعدالة السياسة الخارجية وأمننا في مختلف المجالات التي نعمل فيها ونكلف بها.

ومع مرور سنوات العمل والتخبط وجدت لنفسي الطريق القويم الذي مكنني من شق طريقي بين الولاء والصدق بين تطلعاتي الشخصية والتزامي المهني اتجاه من انتدبوني والرسائل السياسية التي طلبوا منا إيصالها لجمهور محدثينا، ووقف التزامي المهني في مقدمة هذه الاعتبارات.

خلال العامين الماضيين تحدد لدى صانعي السياسة رسائل سياسية أغضبتني وأثارتني ولم تترك لي مجالاً للراحة ولقد وجدت صعوبة في تمثيل هذه السياسات وتبريرها بشكل صادق.

إن أهم فصول عملي الممتدة على مدار 36 عاماً مرتبط بالعملية السلمية: في البداية كانت المفاوضات متعددت الأطراف التي فتحت أمام إسرائيل أبواب الخليج والمغرب العربي وبعد ذلك طلب مني إقامة "ديسك الشؤون الفلسطينية" ومن خلالها الشروع بحوار دبلوماسي كان حينها غير مسبوق مع السلطة الفلسطينية التي جرى تأسيسها في غزة وأريحا.

لقد عينت ضمن طاقم المفاوضات الخاصة باتفاقية أوسلو وشكلت الصخرة الإسرائيلية من مثلث العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل – السلطة – الدول المانحة. ومع مرور الوقت أتيحت لي فرصة إجراء حوار منظم ومستمر مع الكثير من القيادات الفلسطينية ووجدت في هذا المعسكر أشخاص يثيرون الانطباع ومهمين يسعون إلى التعايش حتى مقابل تنازلات مؤلمة من جانبهم مع إصرارهم على فكرة "دولتين لشعبين" وتحديد الخط الأخضر كأساس لترسيم الحدود المتفق عليها بيننا. وجرى كل ذلك خلال مواجهة داخلية قاسية مع معسكر الرفض العنيف بقيادة حماس بشرط واحد إيجاد نهاية متفق عليها لاحتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.

لقد قتل رئيس الوزراء الإسرائيلي اتسحاق رابين على يد يميني متطرف وسبق عملية القتل حملة تحريض حادة وقاتلة وذلك ضمن جهود يائسة بذلها خصومه السياسيين لوقف عملية أوسلو ولا داعي للتذكير بالصدمة والألم الكبير الذي غطى الشارع الإسرائيلي في أعقاب عملية القتل وقبل مرور عام على الحكومة الانتقالية برئاسة شمعون بيرس صعد نتنياهو إلى رئاسة حكومته الأولى تلك

الحكومة التي أوحت بالنكران السياسي اتجاه أوسلو رغم بقاء التزامها الرسمي بالاتفاقية من واقع عدم وجود خيار آخر أمامها.

وقادت حكومة باراك – شارون – أولمرت الدولة خلال ساعات المواجهة الدامية مع الفلسطينيين ولكنهم عملوا في ذات الوقت في الساحة السياسية من خلال اعترافهم بعدم وجود حل للصراع دون إنهاء الاحتلال وخلق الظروف المواتية لتحقيق رؤية الدولتين لشعبين وذلك رغم إصرارهم على استمرار الاستيطان، هذه الحكومات التزمت وبذلت جهوداً في اتجاه التطوير الحذر لاتفاقية أوسلو فكانت خارطة الطريق والانفصال عن غزة ومؤتمر أنابوليس.

لقد مر 15 عاماً على مقتل رابين وخلال هذه السنوات أصبحت ساحة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في حالة غليان حيث اشتد العنف أحياناً وخفت أخرى، وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية بشكل كبير وعمليات السور الواقي والرصاص المصبوب جاءت للرد على موجات الإرهاب الانتحاري من جانب ورداً على صواريخ القسام من جانب آخر، وأعادت تأسيس قوة الردع الإسرائيلية في الميدان وخاض الجانبان معركة على الرأي العام وتشويه صورة الآخر وإن كان الثمن قاسياً وعنيفاً.

إن موت عرفات والانقسام الجغرافي الذي خلقته حركة حماس مكنت حكومة رام الله من تغيير اتجاهها فبدلاً من إقامة الدولة "بالروح والدم" أقامته من خلال بناء المؤسسات خطوة بعد خطوة وبمساعدة دولية سخية.

وبالمقابل ارتفعت في إسرائيل أصوات المشككين أو حتى المطالبين بتحجيم أية فرصة لخلق الشروط المواتية لاستئناف المفاوضات بما في ذلك حكومة نتنياهو الأولى والثانية، ورغم خطاب جامعة بار إيلان تظهر حكومة نتنياهو كمن يتشبه [يتشبث] بالوضع القائم وكمن استنفذ الجهود للتوصل إلى اتفاق نهائي يقوم على أساس "الأرض مقابل السلام" ونهاية متفق عليها للاحتلال والصراع ومنذ أداء الحكومة لقسمها القانوني قبل سنتين رصد من واقع تصريحاتها رفضها وتحفظها على المطالب الدولية الداعية للانسحاب من المناطق المحتلة وكذلك تنصلها من مسار أنابوليس وتجاهلها لخارطة الطريق ورفضها القاطع لمبادرة السلام العربية، الأمر الذي أدى إلى نشوء ديناميكية سياسية ضارة ومهلكة تهدد وضع إسرائيل الدولي وتحفر تحت أساس ليس فقط شرعية الاحتلال ولكن شرعية عضويتها في المجتمع الدولي وعائلة الشعوب الكبيرة.

يبدو لي أن صورة إسرائيل كحصن أمامي في المواجهة بين الثقافات والأديان هو أمر خطير وتشخيص معارضي الاحتلال في الرأي العام العالمي كأشخاص لا ساميين وهو أمر سطحي وساذج والقول إن الرد على هذه التهديدات على أمننا القومي يتمثل بتوسيع مصادر وإمكانيات الدعاية على الجبهة التكنولوجية العالمية هو وهم، حيث لا يمكن لكل هذه الأدوات وقف التآكل المقلق في الحصانة السياسية الإسرائيلية على الساحة الدولية وبالتأكيد ليس مواجهة اتساع مبادرات التشكيك في شرعية إسرائيل.

لقد علمتنا التجربة أن هذا الاتجاه لن يتغير حتى يتم ترتيب علاقاتنا مع الفلسطينيين وحتى توقع حكومة إسرائيل بعرض "وصفة" سياسية صادقة لإنهاء الاحتلال الذي نتج عن حرب الأيام الستة وذلك بناء على اتفاق الطرفين والتوصل لحلول وسط لكافة القضايا.

لكل ما سبق أرغب بالإضافة بأن عملي كسفير في جنوب إفريقيا منحني إمكانية التعرف على دولة عظيمة الإنجازات تحوز على احترام العالم جرى إقامتها على أنقاض وخرائب نظام الفصل العنصري المقيت الذي سيطر عليها من خلال قوانين عنصرية جرى إقرارها بشكل ديمقراطي مع الأسف.

منذ إقامتها عام 1948 وعلى مدى 46 عاماً سعت حكومة الفصل العنصري لفرض هيبتها وسيطرتها الإقليمية من خلال التلويح بالقوة واستخدام هذه القوة ضد خصومها في الداخل والخارج.

لقد حاز نظام الفصل العنصري على تأييد مطلق تقريباً من قبل الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا ليس فقط من باب الفرق العنصري فقط بل من باب الدفاع الذاتي، بغض النظر عن الثمن الأخلاقي المرتبط بهذا النظام سعى الحزب الحاكم على مدى السنين لإخفاء الفصل العنصري بمقولات الأمن القومي والدفاع عن النفس، وطلب من جمهور الناخبين البيض التضامن السياسي المطلق مقابل ما قيل بأنه سيناريو إشكالي وتهديد ديموغرافي داخلي ووجود تهديد استراتيجي على جنوب إفريقيا التي تشكل الحصن المتقدم على جبهة الحرب الباردة مقابل هجوم شيوعي مدعوم سوفيتياً والذي يهدد الدولة في كل لحظة من خارج حدودها، ولم يتمرد على هذا الفهم سوى القليل من البيض غالبيتهم من اليهود وكانوا في نظر الدولة والنظام عبارة عن خونة مطاردون.

لقد أخطأ من يتهم إسرائيل بالفصل العنصري على طريقة جنوب إفريقيا وهذا اتهام انتقامي مدان يلجأ إليه من يرغبون في تحطيم الفكرة الصهيونية التي تحدد إسرائيل كدولة للشعب اليهودي. لكنني أعتقد بأن تجربة جنوب إفريقيا جديرة بالدراسة وهي قد تمنحنا إمكانية تشخيص نقاط استناد وانطلاق لتحقيق التغيير المرجو في علاقاتنا مع الفلسطينيين، ولا يوجد كل [شك] بأن الانقلاب القانوني الذي جرى في جنوب إفريقيا عام 1984 لم يكن ليحدث دون اعتراف حكومة بريتوريا بضرورة تحقيق انقلاب حاد في المسار والاتجاه وانقلاب في قناعتها السياسية، ولا يوجد شك بأن السلام في جنوب إفريقيا أصبح ممكناً بعد تحقيق تغيير أساسي وجوهري في علاقة الطرفين تغيراً شق الطريق أما تحالف ثقة من خلف الكواليس بين القيادات المعتدلة والمتشددة برئاسة ويلهام ديكلارك وزعيم المؤتمر الإفريقي نيلسون مانديلا، هذا التحالف الذي مكن من تهيئة الرأي العام على جانبي المتراس لقبول السلام ودفع ثمنه الباهظ.

لأسفي الشديد لا يبدو عندنا اتجاه مماثل وأنا مقتنع بأن المفاوضات بإمكانها التوصل إلى نهاية الصراع بشرط تحقق الاعتراف المتبادل بأن الطبقات العميقة على جانبي المتراس ستواصل تحركها وبث أسباب العداء الخفي والظاهر ولفترة طويلة ومن أجل مواجهة هذا العداء يتوجب على الطرفين تعاون طويل المدى أمنياً وسياسياً واقتصادياً وتربوياً حتى تطوير ثقافة السلام والتعايش، ومن هنا فإن عملية السلام ليست محددة بالتسويات السياسية والاقتصادية والأمنية فقط ولكنها تتطلب جهوداً لتخفيف العداء وأن "دولتين لشعبين" هي مهمة أولى وضرورية على طريق علاج معمق طويل المدى لتحقيق المصالحة بين الشعبين وهو شرط ضروري وإن لم يكن كافياً لتخفيف العداء العربي اتجاه إسرائيل.

إن ترك العمل في وزارة الخارجية ووداع طاقم الموظفين الرائع ليس أمراً سهلاً ولكن وفي ظل الوضع الراهن أشعر بأن ساعة تركي للعمل قد حانت وبعد هذه الاستقالة سأخصص وقتي وخبرتي

وتجربتي ومهنيتي للاندماج بما أراه ضرورياً مهماً لمستقبلنا كإسرائيليين ويهود وبشر وهو تطوير الاعتراف بالآخر والتحدث معه في نسق علاقاتنا مع الفلسطينيين وسأقوم بذلك في الإطار العملي والمنطقي الساعي للسلام.

أتمنى لكم النجاح على طول الطريق

وثيقة رقم 53:

مقابلة صحفية مع الأمين العام للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة حول الانقسام الفلسطيني[53]

5 آذار/ مارس 2011

- **ماذا بعد تعثر المفاوضات؟**

- لقد وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود ولذلك علينا جميعاً العودة إلى المجلس الوطني وإن تعذر ذلك فالمجلس المركزي لمنظمة التحرير، ونعود للحوار الوطني حتى يشمل من ليسوا أعضاء في منظمة التحرير لنبحث الخطوات القادمة على ضوء التجربة السابقة وخاصة المراحل التي لم يلتزم بها بقرارات الإجماع الوطني والبرامج الثلاثة التي وقعنا عليها جميعاً، وأدى ذلك إلى تعميق الانقسام.

ونطالب بتجاوز الانقسام فوراً وإعادة بناء الوحدة الوطنية تحت سقف المشروع الوطني الفلسطيني الموحد، وقرارات الشرعية الدولية.

- **ما دور قوى اليسار الفلسطيني في إنهاء حالة الانقسام؟**

- نحن كجبهة ومعنا كل القوى الديمقراطية والليبرالية الوطنية التي تناضل تحت رايات المشروع الوطني الفلسطيني الموحد، وتطالب بعدم الذهاب للمفاوضات ما لم يتوقف الاستيطان، ويتم تحديد مرجعية دولية للمفاوضات شكلنا الرافعة الرئيسية للقوى اليسارية والليبرالية الوطنية لإنهاء كافة أشكال الانقسامات السياسية والائتلافية المدمرة، ولولا هذا اليسار لما تم الوصول إلى برنامج الإجماع الوطني في الحوار الشامل بالقاهرة في آذار 2005، ولما وصلنا إلى وثيقة الاتفاق التي وقعنا عليها جميعنا في حزيران بغزة، كما أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى وثيقة القاهرة عام 2009، لكن نظرية المحاصصة تعيق عملنا، وها نحن نعاني من تضييع الزمن، حيث 9 جولات طويلة بين فتح وحماس ومع ذلك ما نزال ندور في حلقة مفرغة.

لقد أشارت قوى اليسار الفلسطيني على أن الحوار الوطني الفلسطيني هو الحل الوحيد لإنهاء الانقسام.

- **ما تقييمكم لوضع اليسار الإسرائيلي؟**

- يوجد يسار صهيوني فقط في إسرائيل، ولا يوجد يسار ليبرالي يرفض التوسع في القدس ويرفض الاستيطان بالكامل.